

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

محاضرات مقياس: رسم وتحليل السياسات العامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

طلبة السنة الثانية ماستر.

تخصص: سياسات عامة.

من إعداد الأستاذة: عدوم حميدة.

2024-2023

1) أساليب تحليل السياسة العامة

أولاً: الأساليب الحدسية غير الكمية:

أسلوب بناء السيناريو: يقوم مفهوم بناء السيناريو (تصميم المشاهد) على إسقاط الخبرة في الماضي والحاضر، بتخيل صورة المستقبلات البديلة التي يمكن أن تتطور إليها الأمور، إنه عملية تتبع افتراضي للأحداث، وبناء السيناريو يعطي فرصة كبيرة للخيال وإطلاق الذهن بهدف استكشاف كل الاحتمالات التي يمكن أن يتضمنها المستقبل، ولكن الضرورة أن يظل هذا الخيال في إطار النسق الكلي للمجتمع، فكما يقول "هيلمر" "إن بناء السيناريو يشتمل على استخدام بناء للتخيل فهو يهدف إلى وصف أحد مظاهر المستقبل، ولكن لا يصل إلى درجة كتابة قصة أو رواية، فالسيناريو العملي والتحليلي يبدأ بالحالة الحاضرة للعالم المحيط، ثم يظهر كيف أن الوضع المستقبلي يمكن أن ينشأ ويتطور في صورة واقعية، وذلك من خلال الوضع الراهن، ومن ثم فإن أسلوب السيناريو يفترض بذلك وجود عدة سيناريوهات، وكل سيناريو يتضمن فروض مختلفة حول الأحداث التي ينطوي عليها المستقبل، فوجود سيناريو أو أكثر يساعد على توسيع أفاق صناع السياسة وتوجيههم إلى فرص متنوعة لاتخاذ القرارات البناءة.

أسلوب دلفي: يهدف هذا الأسلوب لمعالجة المشكلات المجتمعية المعقدة بواسطة تبادل الآراء بين مجموعة من الخبراء المختصين وهو من أبرز إسهامات المنهجية في مجال البحوث المستقبلية، والذي يمثل رؤية عصرية للدور الذي كان يقوم به كهنة معبد "دلفي" في الحضارة اليونانية بالنسبة للتكهن المستقبلي، وقد أصبح هذا الأسلوب لصيقاً بالدراسات المستقبلية، خاصة بعد العوائد الإيجابية التي نجمت عن استخدامه في مجال التنبؤات المستقبلية، وهذا لكونه يجمع بين أكثر من أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية، فهو يجمع بين أسلوب الحدس الاستطلاعي والمعياري، ويمكن تطبيقه على مراحل، وفي كل مرحلة تمثل خطوة

متقدمة منهجيا في جمع البيانات واستخلاص مؤشرات المستقبلية، ويقوم هذا الأسلوب على أربع مبادئ وهي:

- إخفاء هوية شخصيات المشتركين، للحد من تأثيرات نفوذ.
- التكرار الذي يمكن كل من المشتركين من إعادة النظر في موقفه في ضوء المعلومات المتجددة.
- التحكم في التغذية العكسية، بمعنى أن المشارك يكون في موقف أفضل لتقدير الموقف، وفقا لكم ونوعية المعلومات المتوافرة.
- إجماع الخبراء وهي المحصلة النهائية للاتفاق حول البديل أو البدائل الأفضل للقضية المطروحة.

ثانيا: الأساليب الكمية:

أسلوب بحوث العمليات: ارتبطت بحوث العمليات بالمجال العسكري، وترجع جذورها إلى حروب 1872م حينما ادخل البريطانيون استعمال نظرية لعب الحروب، لكن مبادراتها العلمية الأولى تعود إلى الحرب العالمية الثانية، مع أعمال "سير هنري تيزارد" التي بدأها سنة 1935م، وقد عرفها معهد البحوث البريطانية على أنها تطبيق الوسائل العلمية على المشاكل المعقدة المتعلقة بتوجيه وإدارة النظم الكبرى التي تضم القوى البشرية والآلات والمواد في هيئات الصناعة والأعمال بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والعسكرية.

جوهر الموضوع أن بحوث العمليات توظف المنهج العلمي، لفهم وتقصي الظواهر في مجال نظم التشغيل ويستعين بهذه المعلومات في استشراف الوسائل لتحسين كفاءة العمليات الجارية، أو لتحقيق الغايات المستقبلية المقصودة.

أسلوب البرمجة الخطية: يستعمل هذا الأسلوب في الوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة من بين عدة خيارات متعارضة، بحيث يكون استخدام خيار معين على حساب خيار آخر، وهو يقوم على الأسس التالية:

- تناسب العلاقات بين المتغيرات المختلفة، بمعنى أنه إذا ضاعفنا المدخلات فإن هذا سيعني مضاعفة المخرجات.
- إمكانية تقسيم المدخلات والمخرجات إلى أجزاء ومكونات فرعية.
- إمكانية جمع العمليات مع بعضها البعض.

وتمثل المحددات السياسية والقانونية والاجتماعية قيودا على النشاطات التي يمكن القيام بها، مثال ذلك القيود على الميزانية العامة للدولة أي انه لا يمكن أن تقل مخصصات أي برنامج عما خصص له في السنة المالية السابقة، أو أنه لا يمكن زيادة المخصصات أكثر من 10 بالمئة عن مخصصات العام الماضي، أو الإبقاء على المخصصات كما كانت عليه في السنة السابقة، كما أن استعمال هذا الأسلوب يقتصر على الظواهر الخطية التي تتسم بها العلاقات بين المتغيرات بعلاقة تناسبية.

تحليل النفقة والمنفعة: يهدف هذا الأسلوب لتحقيق المقارنة بين تكاليف السياسة العامة المتخذة أو المشروع، والمنفعة أو القيمة التي تستنتج من هذه السياسة العامة أو هذا المشروع عند تنفيذه، وباعتبار أن هذه المقارنة تقوم على دراسات الجدوى بشكل متكامل، فإنها لا تقتصر على الإمكانية الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضا على الإمكانية السياسية، وعليه إن هذا الأسلوب لا يتوقف عند تحليل العائدات والتكاليف بشكل كمي، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد حجم ونوعية المجموعات السياسية المطلوب دعمها، وكذا تحديد أصحاب الأدوار السياسية وقدراتهم لتحقيق نجاح سياسات معينة.

بالتوفيق.